نحو قضاء عادل وسريع

نبيل الملاح

عرضت في مقال سابق مثالاً يدل بوضوح على الخلل الحاصل في العديد من الدعاوى التي يتم فيها تغليب الشكل على الموضوع ما يؤدي إلى إهدار الحقوق وتبديدها بسبب إطالة أمد التقاضي، واقترحت إعادة النظر ببعض القوانين وعلى الأخص قانون أصول المحاكمات المدنية لإزالة الغموض والالتباس الذي يفسح المجال للتفسيرات والاجتهادات التي تأتي خلافاً لقصد المشرع وغايته، وإعادة النظر بالأحكام التي تتعلق بالشكل في إجراءات التقاضي ما يمنع الاستناد إليها واستغلالها لتأخير البت بالدعاوى على حساب الموضوع والحق.

واستكمالاً لهذا الموضوع سأتحدث في هذا المقال عن دعاوى المخاصمة التي شرعها قانون أصول المحاكمات وأصبحت مجالاً واسعاً لتعطي لتنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية، والتي قد تأتي بعد تنفيذ هذه الأحكام وكذلك دعاوى الانعدام التي تستند إلى ما جاء في الفقه والاجتهاد ولم أجد ما يسوغها بما يتوافق جوهرياً مع قواعد الحق والعدل وقصد المشرع وغايته، وهي أيضاً مدخل لتجاوز الأحكام القضائية المبرمة.

نسمع كثيراً عن حالات فساد موصوفة ترتبط بدعاوى مخاصمة ودعاوى انعدام، ونأمل أن نسمع بالإجراءات التي اتخذت للتصدي لهذه الحالات، هذه الإجراءات التي يجب أن تؤدي إلى محاسبة المرتكبين بحزم وعدم الاكتفاء بصرف القاضي من الخدمة، ولا بد من التشدد في المحاسبة مع قضاة الدرجة الأعلى في التقاضي لتكون محكمة النقض بعيدة عن أي شبهة بسبب تصرف خاطئ وغير مسؤول من أحد قضاة غرفها المتعددة. وهذا يفرض على محكمة النقض بكامل هيئتها ومستشاريها العمل على التنقية الذاتية للتخلص من الشوائب والنتوءات التي تسللت إليها في غفلة من الزمن.

إنني أدعو إلى إقامة ندوة موسعة تضم كبار القضاة والمحامين وأساتذة كلية الحقوق لبحث كل ما يتعلق بدعاوى المخاصمة ودعاوى الانعدام ومراجعة النصوص القانونية الناظمة لها والاستئناس بتجارب الدول المتقدمة في المجال القضائي والقانوني، والتوصل إلى الصيغة الأنسب التي تضمن حسن سير العدالة وعدم تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية.

لا بد من إعادة النظر ببعض الأحكام الناظمة لدعاوى المخاصمة، والتأكيد على ما ورد في الفقرة – أ – من المادة (٤٦٦) من قانون أصول المحاكمات التي نصت على قبول مخاصمة القضاة وممثلي النيابة العامة إذا وقع من القاضي أو ممثل النيابة العامة في عملها غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم، وهذا ما يجب التحقق منه قبل الحكم بقبول دعوى المخاصمة شكلاً. ومن ثم فإنه تجب إعادة النظر بنص المادة (٤٧٢) بما يمنع طلب التنفيذي في القضايا المدنية والتجارية قبل الحكم بقبول الدعوى شكلاً.

إن التطبيق العملي لنص الفقرة – أ – من المادة (٤٧٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية بطلب الملف التنفيذي مرفقاً بإضبارة الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم موضوع المخاصمة، يؤدي إلى تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية التي أصبحت صالحة للتنفيذ من خلال سحب الملف التنفيذي بدعوى المخاصمة، وبذلك يستحيل تنفيذ هذه الأحكام ما دام القانون يجيز رفع دعاوى المخاصمة من دون ضوابط وآليات تهتم بالموضوع قبل الشكل.

أختم بالتأكيد على ضرورة اعتبار القاضي الذي يتصيد الأخطاء الشكلية مرتكباً خطأ مهنياً جسيماً، وأن القاضي الذي تتكرر أخطاؤه المهنية الجسيمة لا يصلح أن يكون قاضياً.

وسنبقى متمسكين بالشعار الذي رفعته المؤتمرات القضائية المتلاحقة:

«نحو قضاء عادل وسريع».

باحث ووزير سابق

٤٠٠ ألف سائق خالف.. قيمة مخالفاتهم ٥٠٠ مليون ل.س

الخطيب لـ«الوطن»: تمت إزالة الحواجز في أغلب الطرق الرئيسة في دمشق

١٥٦ ألف إجازة سوق تم إصدارها وتجديدها العام الحالي

محمد منار حميجو
ت: طارق السعدوني

- إغلاق جسر الثورة بداية الشهر القادم
- حاسبنا ٢٠ شرطياً العام الحالي
- انخفاض عدد شرطة المرور من ١٨٠٠ إلى ١٠٠٠ فقط ٥٠٠ منهم في الشوارع

قال رئيس فرع مرور دمشق العميد خالد الخطيب: تمت إزالة الحواجز في أغلب الطرق الرئيسية في المدينة وأصبحت موجودة في الطرق الفرعية فقط، مضيفاً: يومياً يتم إزالة حواجز وهذا ما يسبب أريحية للمواطن.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الخطيب أن المواطنين بدؤوا بتحريك سياراتهم مع إزالة الحواجز، مشيراً إلى أنه سابقاً كان هناك آلاف السيارات متوقفة حتى إن الشوارع أصبحت مرآباً بسبب تقطع الشوارع وبالتالي كان يجد أنه لا يوجد جدوى من تحريك سيارته.

وأوضح الخطيب أن دمشق تشهد حالياً غزارة مرورية نتيجة عودة الكثير من المواطنين إلى قيادة سياراتهم بعدما كانت متوقفة، مضيفاً: صحيح أنه تمت إزالة العديد من الحواجز لكن هذا أدى أيضاً إلى حدوث كثافة مرورية، إضافة إلى إقبال الكثير من المواطنين من خارج المدينة إليها.

وأكد الخطيب أن كوادر الفرع قليلة ويتم تحريكها وفق المعطيات التي تحدث على أرض الواقع، كاشفاً أنه يوجد نحو ٥٠٠ عنصر شرطة مرور في الشوارع بينما هناك مثل هذا العدد يؤدون الأعمال الإدارية.

وأضاف الخطيب: أعداد الكوادر انخفضت من ١٨٠٠ إلى ألف خلال الأزمة، مؤكداً كان هناك أكثر من ١٣٠٠ عنصر في الشوارع وحالياً العدد انخفض إلى النصف، مؤكداً أن الوزارة وافقت على رفد الفرع بعناصر جديدة وخصوصاً أنه تم حالياً تفعيل العديد من القطاعات التي كانت مغلقة مثل الزاهرة، طريق درعا، الزبلطاني، العباسيين وبرزة وغيرها.

وبين الخطيب أنه تمت إعادة توزيع بعض القطاعات لتغطية الأخرى التي تم فتحها وتم إرسال عناصر إليها عبر سحب بعضهم من بعض النقاط لرفد تلك القطاعات.

ورأى الخطيب أن المعول في موضوع الحد من الازدحام على ثقافة المواطن والتزامه بقوانين السير حيث لا يوجد حاجة لاستخدام عناصر بشكل مكثف، معرباً عن أمله أن يكون هناك تعامل إيجابي من المواطن مع الشرطي سواء كان سائقاً أم ماشياً.

وأوضح الخطيب رداً على سؤال أن شرطي المرور هو أحياناً متسبب للازدحام!؟ حينما يكون هناك كادر كاف فإن عنصر المرور مهمته فقط تنظيم السيّر، بينما هناك ضابطة مختصة في تنظيم المخالفات، مضيفاً: إلا أنه حالياً ينظم عنصر المرور مخالفة بحق السائق لأنه أحياناً يكون هناك تجرؤ على الشرطي فيتدخل لاتخاذ إجراءات بحق المخالفين.

وأكد الخطيب أن الأفضلية في الطرقات إلى إشارة الشرطي، بمعنى أنه في حال كانت إشارة المرور حمراء ومن ثم سمح العنصر في المرور فالأفضلية له وهذا منصوص عليه بالقانون.

وكشف الخطيب أنه تمت محاسبة ٢٠ شرطياً خلال العام الحالي وتم تحويلهم إلى مجالس مسلكية غير العقوبات الانضباطية، معتبراً أن الشرطي حينما يأخذ دوره القانوني فإنه لا يستطيع أحد أن يضع عليه شيئاً.

وأضاف الخطيب: شرطة المرور في المدينة أخذت دورها سواء كان هناك حواجز أم لم تجد وهذا الموضوع يتعلق بدور الشرطة، إضافة إلى أن الحاجز دوره أمني بينما دورنا متعلق بتنظيم المرور.

وفيما يتعلق بوجود السيارات على أرصفة الشوارع بين الخطيب أن الفرع بدأ بالقضاء على الظاهرة بالتدريج وخصوصاً الطرق الرئيسية بعدما كانت الشوارع والأرصفة قبل ثلاثة أعوام عبارة عن مرآب للسيارات مثل شارع اليمن وحلب وفلسطين ومنطقة الزاهرة لمنع الوقوف العرضي أو على الأرصفة.

وأشار الخطيب إلى أنه يتم حجز أي سيارة كانت موجودة على الأرصفة عبر حملها عن طريق الرافعة إضافة إلى دفع الغرامة المالية، معلناً عن وجود ١٥ رافعة موزعة على ثمانية قطاعات في دمشق أحدثها في عام ٢٠١٠ بينما الفرع بحاجة ٣٢ رافعة، بمعنى كل قطاع يحتاج أربع رافعات.

وأكد الخطيب أنه يتم العمل حالياً ضمن الموجود وخصوصاً أن البلاد تعيش في حالة حرب وهذا لا بد من وضعه في الاعتبار، مضيفاً: رغم ذلك نعمل بفعالية في الكثير من الأماكن.

وفيما يتعلق بموضوع صيانة الطرقات الرئيسية في المدينة أكد الخطيب أنه تم الانتهاء من صيانة جسر فكتوريا وأنه سيتم إغلاق جسر الثورة في بداية الشهر الحالي وبالتالي سيتم تحويل السير من جهة إلى أخرى، مؤكدا أنه لا يوجد مشكلة مرورية مستعصية في المدينة والمشكلة تتركز فقط وقت دخول وخروج الموظفين، إضافة إلى أن هناك سوءاً في استخدام السيارة وقلة المرائب.

وأضاف الخطيب: وعدنا بفتح المتحلق الشرقي بداية العام القادم والذي يمتد من جرمانا إلى مفرق عربين الذي يعد امتداداً للمتحلق الجنوبي ويصل إلى طريق حمص وجسر بغداد، موضحاً أنه يعتبر بديلاً للسائقين الذين لا يرغبون في الدخول إلى المدينة ما يخفف ذلك الازدحام عن المدينة.

وأعلن الخطيب عن تنظيم نحو ٤٠٠ ألف مخالفة حضورية وغيابية بقيمة مالية بلغت أكثر من نصف مليار ليرة منها ٤٩٠ مليوناً مخالفات غيابية.

وكشف الخطيب أنه تم إصدار أكثر من ٥٦ ألف إجازة سوق، موضحاً أنه يحق للمغترب تجديد إجازة السوق بناء على تفويض يرسله لذويه بعد إجرائه لفحص طبي وتصديقه من السفارة.

وأكد الخطيب أن عدد الحوادث في دمشق بلغ ٢٧٠٦ خلال العام الحالي، مشيراً إلى وفاة ٥٩ شخصاً وإصابة ١١٧٧ في العام الحالي.

اكتشاف مقبرة جديدة في الرقة تضم ١٥٠٠ جثة لمدنيين قضوا في قصف التحالف الأميركي

العيسى: زاد عدد جثث المدنيين في المقابر الجماعية المكتشفة على ٤ آلاف جثة

يتم يومياً اكتشاف جثث تحت الأنقاض التي لم يتم إزالة سوى ٢٪ منها

محمود الصالح

كشف نقيب أطباء الرقة جمال العيسى عن العثور على مقبرة جماعية جديدة في مدينة الرقة تضم ما يزيد عن ١٥٠٠ جثة في منطقة البانوراما، لمواطنين مدنيين قتلوا نتيجة قصف طيران التحالف الأميركي لمدينة الرقة في العام الماضي.

وبيّن العيسى لـ«الوطن» أنه في كل يوم تكتشف الكثير من الجرائم التي ارتكبت من قبل تنظيم داعش والتحالف الغربي اللاشرعي، فبعد أن قام التحالف الأميركي بنقل داعش من الرقة أكبر معاقل داعش في العالم في آب من العام الماضي الى ريف دير الزور الشرقي، قامت قوات التحالف وعلى مدى شهر كامل بقصف مدينة الرقة بشكل عشوائي أدى إلى تدمير أكثر من ٨٥٪ من المدينة وكذلك تدمير البنى الأساسية كاملة، والذي أدى إلى وفاة آلاف المدنيين.

مشيراً إلى أنه وبعد توقف العمليات العسكرية في المدينة تكشفت العديد من المقابر الجماعية في الرقة منها الحديقة البيضاء جانب حارة البدو وأرض ملعب الرشيد بجانب المحكمة وأرض حديقة الحيوان بجانب فرع البنك المركزي بالرقة وفي أرض زراعية جانب مشفى الأطفال والمشفى الوطني تم استخراج ما يقارب ٢٥٠٠ جثمان لأطفال ونساء وشيوخ، لافتاً إلى أن عدد الشهداء في المدينة ممن وجدوا في المقابر الجماعية وصل لنحو ٤٠٠٠ شهيد هذا يضاف إلى من قام الأهالي بدفنهم في فناء البيوت أو تم استخراجهم من تحت الأنقاض وهم بالمئات والتي لم يتم إزالة سوى أقل من ٢٪ منها حتى الآن.

وبيّن العيسى أن ما زاد من معاناة الأهالي وارتفاع الشهداء وجود آلاف الألغام التي زرعها تنظيم داعش الإرهابي في كل بيت وشارع ومحل تجاري حيث توفي المئات من المدنيين الذين عادوا لتفقد بيوتهم وانفجرت بهم الألغام المزروعة في هذه البيوت.

وأشار العيسى إلى وجود مقابر جماعية لمئات من الشهداء التي يتم توثيقها لدينا بتعاون الأهالي ولم يتم الكشف عليها حتى الآن بسبب وجودها في مناطق خارج سيطرة الدولة.

وفيما يتعلق بالجثث الموجودة في منطقة البانوراما أوضح بأنه يتم يومياً إخراج بحدود ١٥ جثة من قبل الأهالي وبدأت العملية منذ خمسة عشر يوماً وتظهر المعطيات الأولية أن أصحاب هذه الجثث هم من المدنيين وجميع هؤلاء قتلوا خلال عمليات قصف التحالف.

٣٩٠ بيتاً بلاستيكياً في اللاذقية يتضرر نتيجة العاصفة الأخيرة

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مدير الزراعة في محافظة اللاذقية منذر خيربك لـ «الوطن»، عن تضرر ٣٩٠ بيتاً محمياً في محافظة اللاذقية نتيجة العاصفة المطرية التي ضربت المحافظة خلال يومي ٢٥-٢٦ تشرين الأول الجاري، مشيراً إلى أن عدد البيوت المحمية يبلغ ١٣ ألف بيت على مستوى المحافظة.

وأوضح خيربك أن العاصفة تسببت بتطاير أو تمزق شرائح النايلون للبيوت المذكورة في مناطق جبلة واللاذقية والقرداحة، مع تضرر الهيكل المعدني لـ١٠ بيوت محمية في قريتي عين شقاق والبرازين في جبلة، إضافة لتضرر إنتاج ١٥ بيتاً محمياً بشكل كامل تقريباً بقرية القبو في القرداحة.

وأشار مدير الزراعة إلى أن الأضرار في منطقة الحفة تسببت بتساقط خفيف جداً في بعض بساتين التفاح في قرية عرامو، منوهاً بأن المؤسسة السورية للتجارة تقوم حالياً باستجرار الثمار المصابة نتيجة العاصفة المطرية التي ضربت المنطقة في أيار الماضي.

وبيّن خيربك أنه يتم حصر الأضرار من الفنيين في الوحدات الإرشادية ودوائر المناطق ودائرة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، مشيراً إلى أن الأضرار اقتصرت على الزراعات المحمية على الشريط الساحلي إضافة إلى تساقط خفيف وضمن الحدود الطبيعية لثمار بعض أصناف الحمضيات ومنها «الكليمانتين الفرنسي، أبو صرة».

وفي السياق، لفت خيربك إلى صرف صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية قيمة تعويضات للمزارعين الذين تضررت محاصيلهم جراء الأمطار والسيول التي ضربت المحافظة في أيار الفائت، مبيناً أنه تم صرف ٤٣١,٨ مليون ليرة سوريّة ليستفيد منها ١٣٥٥٣ مزارعاً متضرراً.

وأضاف مدير الزراعة إن الأضرار السابقة أصابت العديد من المحاصيل الزراعية في مناطق المحافظة الأربع «الحفة والقرداحة وجبلة واللاذقية»، مبيناً أن أكثر المحاصيل المتضررة هي الجوز والدراق والإجاص والقمح والخوخ والكرز.

وعن المساحات المتضررة نتيجة «عاصفة أيار»، بيّن خيربك أن مجموع المساحات المتضررة في جبلة ٤٢٥٨ دونماً، ٢٤٠٩ دونمات في القرداحة، و٢٦٩٨٧ دونماً في الحفة، و٤٨ دونماً في اللاذقية.

دراسة لإنشاء ١٠ أبراج سكنية تضم ٤٨٠ شقة

مدير عام إسمنت طرطوس لـ«الوطن»: مساكن المدينة العمالية مهددة بالانهيار!

طرطوس: الوطن

اعترفت إدارة شركة إسمنت طرطوس بما سبق أن كتبت عنه «الوطن» في العاشر من تشرين الأول الجاري حول الواقع السيئ جداً للمدينة السكنية للعاملين في الشركة وأكدت أنها تعمل لإقامة أبراج سكنية بديلة لها تحقق الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والمعمارية بعكس وضع المدينة الحالي (المهترئ).

وبيّن مدير عام الشركة علي سليمان لـ«الوطن» أن الواقع الحالي الفني للمساكن العمالية يبين أنها متصدعة ومتشققة ولا تصلح للسكن على الإطلاق فهي غير آمنة ومهددة بالانهيار على رؤوس ساكنيها في أي لحظة مضيفاً: إنه بناء على طلب الشركة قامت لجنة فنية من جامعة تشرين ومنذ أكثر من سبع سنوات بدراسة الوضع الفني لهذه المساكن العمالية وخلصت الدراسة إلى أن الوضع الإنشائي سيّئ جداً وأنها تحتاج إلى تدعيم وترميم لكونها معرضة للانهيار وتهدد حياة القاطنين فيها وأن تكلفة التدعيم والترميم مرتفعة قياساً إلى إنشاء بناء جديد محسوبة على أساس المتر المربع الواحد وفي حال إنشاء بناء برجي طابقي مؤلف من اثني عشر طابقاً هو أقل تكلفة وأفضل من الناحية الفنية والمعمارية والعمر الزمني والجدوى الاقتصادية والسلامة العامة مع الوفر الكبير في مساحة الأرض، وذلك دون الحاجة إلى إخلاء المساكن من قاطنيها وتأمين مساكن بديلة لهم في حال اللجوء إلى التدعيم والصيانة.

وأضاف سليمان: نظراً لأهمية الموضوع تم إجراء دراسة لإقامة (٤٨٠) شقة سكنية للعاملين في الشركة على شكل أبنية برجية بدلاً من أبنية المدينة السكنية القائمة حالياً ذات الوضع الفني السيئ وغير الصالح للسكن التي لا يتوافر فيها عامل أمان وهي مهددة بالانهيار وفقاً للدراسة التي قام بها فريق متخصص من جامعة تشرين وقد تم إعداد المخططات والدراسات المطلوبة بالتعاون مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية التي قامت بإجراء المسح الطبوغرافي للموقع المخصص للبدء بالدراسة الهيدرولوجية والجيوتكنيكية للموقع وبناء على ذلك قامت الشركة بالاتفاق مع جامعة تشرين على تدقيق المخططات المعدة من الشركة العامة للدراسات على اعتبار أن الجهة المدققة للمخططات يجب أن تكون غير الجهة الدارسة لها وتم توقيع عقود بالتراضي مع جامعة تشرين من أجل تدقيق المخططات المعدة وكذلك مع الشركة العامة للدراسات في اللاذقية من أجل دراسة المخططات والتصاميم حيث إن الدراسة المقترحة للأبنية البرجية تضم المرافق التالية: (أبراجاً سكنية عدد «١٠» بارتفاع «١٢» طابقاً لكل برج وبعدد إجمالي «٤٨٠» شقة + شوارع وحدائق ومستوصف وروضة أطفال ومحال تجارية وسور حول المدينة).

وأوضح سليمان أن لدى الشركة وفي منطقة قريبة من المدينة السكنية الحالية مساحات كافية لبناء الأبنية البرجية وهي خارج مكان المدينة السكنية حالياً ولن يتم إخلاء العاملين القاطنين في المدينة السكنية القديمة إلا بعد الانتهاء من أول بناء برجي وتجهيزه بالكامل حيث يتم إخلاء المساكن القديمة وفق الأولويات من حيث وضع المسكن الأكثر خطورة وهكذا وصولاً إلى الانتهاء الكامل للمشروع مع العلم أن إقامة مشروع البناء البرجي الجديد سيوفر مساحة تصل إلى حوالي (٥) هكتارات مكان المدينة القديمة التي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً -على سبيل المثال- لبناء منشآت سياحية تقع على محاذاة شاطئ البحر مباشرة مثل: إقامة فنادق ومطاعم وشاليهات يمكن استثمارها لمصلحة الشركة ومن ثم تأمين عوائد مالية إضافية للشركة وكذلك فإن الأبنية البرجية تضفي جمالية من الناحية المعمارية.

كلام رسمي جداً

مياه السويداء: المياه متوافرة ولا أزمة فيها

إلى صحيفة «الوطن»

رداً على المقال المنشور بصحيفتكم في العدد رقم (٣٠٠٢) تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ تحت عنوان:

«أزمة مياه تضرب قرى السويداء... ومؤسسة المياه تسعى إلى حل الأزمة وتشغيل الآبار المعطلة»

بقلم عبير صيموعة

بالنسبة لتعطل بئر كناكر فقد توقفت البئر عن العمل بتاريخ ٢٠١٨/٩/١ بسبب وجود ردميات وانخفاض منسوب المياه فيها، وتحتاج البئر إلى تعزيل وتعميق، وتوقف البئر ليس بسبب المضخة الغاطسة كما جاء في المقال وسيتم نقل حفارة للقيام بأعمال التعزيل والتعميق فور انتهاء عملها في موقع آخر ومن المتوقع أن يتم ذلك في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

علماً بأن المؤسسة تقوم بتأمين كميات من المياه لا تقل عن (٧٥) م٣ يومياً بصهاريج المؤسسة ويتم نقلها إلى خزان القرية وتوزع على المشتركين البالغ عددهم (١٢٥) مشتركاً بالشبكة وحصة الفرد الصافية بعد احتساب نسبة الهدر (٩٠) لتراً للفرد في اليوم وهو معدل جيد ولا أزمة مياه في القرية.

أما عن بلدتي سهوة ومياماس فإنهما تعتمدان بشكل أساسي في تأمين مياه الشرب على محطة التصفية المشيّدة على سد جبل العرب وعلى آبار خازمة بشكل أقل وعلى نبع الخوابي لبلدة مياماس بشكل موسمي وقبل توقف محطة سد جبل العرب عن العمل بسبب نفاد مخزون السد بتاريخ ٢٠١٨/٧/١١ كانت كميات المياه التي تصل إلى البلدتين كافية وجيدة، وعند توقف المحطة لجأت المؤسسة إلى نقل المياه للمشتركين في البلدتين من محطة العفينة- حبران وليس من قرية مفعلة كما جاء في المقال. ولقد قامت المؤسسة بحفر ثلاث آبار للعمق ٢٠٠م في قرية مياماس وتم تجهيز بئري مياماس (١)- مياماس (٢) ودخلت باستثمار في ٩/٢٦ ويتم حالياً نقل المياه إلى المشتركين في قرية مياماس من موقع بئر مياماس (١) وبمعدل (٣٠) نقلة يومياً علماً بأن عدد المشتركين في القرية (٦٦٠) مشتركاً ويتم العمل حالياً على مد خط من بئر مياماس (١) إلى خزان القرية ليتم توزيع المياه بالشبكة وستقوم المؤسسة بتجهيز البئر الثالثة قريباً.

وفي قرية سهوة الخضر التي يبلغ عدد المشتركين فيها (١٠٥٠) مشتركاً، قامت المؤسسة بحفر بئر للعمق ٢٠٠م وتم تنفيذ خزان أوكسفام في الموقع وتجهيز غرفة تحكم وسيتم تجهيز البئر في غضون ثلاثة أسابيع على الأكثر علماً بأنه يتم حالياً نقل المياه للمشتركين في قرية سهوة الخضر بمعدل (٣٠) نقلة يومياً من محطة العفينة – حبران عدا عن الكميات التي تصل إلى البلدة من آبار خازمة يومياً والتي تحسنت بشكل ملحوظ قياساً للسنوات السابقة بعد أن قامت المؤسسة بحفر وتجهيز ثلاث آبار جديدة في تجمع آبار خازمة الذي يؤمن المياه لعدد من القرى والبلدات ومنها سهوة الخضر ومياماس.

وبالنسبة لبلدة المشنف فإن البلدة تتغذى بالمياه من محطة المعالجة على سد المشنف ومن آبار الدياثة حيث تصل مياه هذه الآبار إلى المحطة ويتم منها توزيع المياه المنتجة من المحطة إلى القرى والبلدات المستفيدة ومنها بلدة المشنف، وتوقف آبار الدياثة عن العمل بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٥ بفعل الهجوم الإرهابي لعصابات داعش على القرى الشرقية من المحافظة وأعيدت للعمل بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٠ وتم توقيف محطة المشنف بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥ ومنذ تاريخه يتم تزويد المشتركين في بلدة المشنف بالمياه من آبار الدياثة حصراً، كما تعاقدت المؤسسة مع بلدية المشنف لنقل المياه إلى بعض البيوت التي لا تصل إليها المياه بالشبكة بشكل كاف لأسباب فنية حي يتم نقل المياه الواردة من آبار الدياثة بصهريج البلدية إلى هذه المنازل ولا أزمة مياه في بلدة المشنف.

المدير العام
المهندس وائل شقير